اجتماع الجمعية العمومية يشهد نسبة حضور بلغت 87 في المئة

مبيعات «الصناعات الوطنية» تتحسن بنسبة 3 في المئة لتسجل 110 ملايين دينار

سعد السعد

قال رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة سعد السعد ان مبيعات المجموعة شهدت تحسنا بنسبة 3 في المئة لتسجل حوالي 110 ملايين دينار، خلال عام 2013 مقارنة مع 106 ملايين دينار وذلك في عام 2012، فيما حققت إيرادات الاستثمارات زيادة قدرها 6 في المئة بما يقارب 49 مليون دينار مقارنة مع 46 مليون دينار، وكذلك هناك زيادة ملحوظة بنسبة 213 في المئة من إجمالي الإيرادات الشاملة، إذ تم تسجيل 33 مليون دينار، مقارنة مع 11 مليون دينار.

واضاف السعد خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 87 في المئة، ان قيمة التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ارتفعت الى 164 مليون دينار، مقارنة مع 140 مليون دينار، مشيرا الى ان إجمالي حقوق المساهمين ارتفعت بنسبة 7.4 في المئة، لتسجل 563 مليون دينار، مقارنة مع 524 مليون دينار، فيما حققت الاستثمارات الأجنبية عائدا بلغت نسبته 14.2 في المئة، وهي بذلك تفوقت على الهدف المجمع المحدد مسبقا من قبل مدراء المحافظ والصناديق والمقدر بـ 13 في المئة.

ولفت السعد الى ان تحسن الاداء تزامن مع بدء المجموعة في تبني تطبيق مبادئ الحوكمة مسترشدة بالممارسات الرائدة، وقوانين وتعليمات هيئة أسواق المال، لافتا الى ان ذلك ظهر جليا في تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تعنى في الإشراف على تطبيقات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وأشار الى ان القطاع الخاص ما زال يأمل من الحكومة القيام بالكثير من اجل التنشيط الاقتصادي، حيث ما زال الاداء دون المتوقع من الناحية الاقتصادية، مطالبا الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية وزيادة دور القطاع الخاص ليكون شريكا حقيقيا في التنمية.

وزاد ان عام 2013 شهد الكثير من المستجدات على مختلف الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية، أما على الصعيد العالمي فقد شهد العديد من محاولات التقارب الإيراني الاوروبي الامريكي، أما إقليميا فان العام الماضي كان استمرارا لتردي الأوضاع السياسية بالمنطقة، أما محليا فما زالت خطط الدولة لمشاريع البنية التحتية ومشاريع الخصخصة والـB.O.T قيد الجدل ولم تنزل على ارض الواقع والتطبيق، ولم يتم طرح المشاريع كما في السابق.

وتابع ان جميع العوامل التي تم ذكرها سواء العالمية او الإقليمية أو المحلية انعكست سلبا على سوق الكويت للأوراق المالية بالإضافة الى تشدد هيئة أسواق المال في تطبيق القانون مما تسبب في تدني التداول بالسوق، وان كانت المؤشرات تشير الى ارتفاعها إلا إنها ما زالت الاقل في المنطقة.

واكد رئيس مجلس الادارة لمجموعة الصناعات الوطنية انه لا يمكن ان تغيير ثقافات المتداولين في سوق الكويت للاوراق المالية بين ليلة وضحاها لان تطبيق قانون هيئة اسواق المال بالشكل الحالي ادي الى العديد من الاشكاليات للسوق وللمتداولين.

وقال السعد ان من حق مجلس الامة والحكومة اصدار القوانين ولكن لابد ان يدربون ويثقفون الناس عليها وذلك في ظل اعتيادهم على اليات معينة في السوق لافتا الى ان السوق السعودي كان همهم قبل تطبيق القانون تثقيف الناس وهذا الامر كان لنا السبق فيه عندما كان يتولى هشام العتيبي مسئولية السوق حيث كان لا يحاسب الناس على الاخطاء قبل التعريف بها فكان يحذر لم يعاقب وحاليا هناك كم من التعاملات لا يعرفها الناس واي شخص يريد ان يسوي شيء يحتاج الى محامي.

وزاد انه لابد ان يفهم لناس اولا فلسفة القوانين قبل التطبيق وما الفائدة منه قبل تطبيق العقوبات.

جانب من الحضور

- السعد عن وضع الاقتصاد الكويتي: «لا ينسب لساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان»
- .. وعن وضع القطاع الخاص.. «شور من لا يستشار سراج بالنهار»
- قيمة المتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ارتفعت إلى 164 مليون دينار

- تحسن الأداء تزامن مع بدء المجموعة في تبني تطبيق مبادئ الحوكمة

وحول وضع الاقتصاد الكويتي قال ان هناك مثل كويتي قديم يعد ابلغ رد على ذلك انه « لا ينسب لساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان » متسائلا هل نحن نسير الى الخلف ام الى الامام ومنذ متي ونحن نتكلم عن الكويت مركز مالي دون ان تكون هناك ادوات لذلك سوي البورصة وتعاني من مشاكل عديدة.

وردا على سؤال حول وضع القطاع الخاص قال السعد هناك مثلا شعبيا « شور من لا يستشار سراج بالنهار «مؤكدا ان» القطاع الخاص يعاني اكيد من مشاكل في كل حاجة».

واكد السعد ان مجموعة الصناعات الوطنية الوطنية طبقت نحو 85 في المئة من قواعد الحوكمة مثل البنوك قبل ان تصدرها هيئة اسواق المال مشددا على انه يجب مراعاة ظروف كل شركة فطبيعة عمل شركة كالتنظيف لا يصلح ان تطبق عليها قواعد الحوكمة التي تطبق على البنوك او شركات البتروكيماويات وهكذا رغم القواعد « زينة وليس شينة ».

واعرب السعد عن استيائه من طول الدورة المستندية من الجهات الحكومية موضحا انه لكي تعقد الجمعية العمومية استغرقت ما يقارب من 43 يوما واذا لم تعقد العمومية اليوم كان السهم سيتم ايقافه يوم الاحد لافتا الى ان هناك ما يقارب من 20 شركة سيتم ايقافها لعدم انعقاد الجمعية العمومية بها.

وطالب بان يكون القانون ميسر وليس معرقل حتي يطبعه الناس ولكن التعقيد في القانون وتطبيقه سوف يزيد من الانحرافات والفساد موضحا انه ليس المنطقي ان يتم مراجعة الاجراءات من كذا جهة فلابد من توحيد جهة الرقابة . مشيرا الى ان المجموعة في 2006 قامت بتسجيل شركة خلال نصف ساعة فقط وذلك لان هناك قواعد واجراءات وكل شيء بنظام محدد.

وذكر السعد ان للمجموعة لديها اعمالها في السعودية والامارات ومصر وهناك نجد كافة اجهزة الدولة مجندة للتسيير وليس للتعسير من اجل تحقيق الاهداف العامة للدول وكذلك خطط التنمية بها ولكن للاسف معظم الناس في الكويت « ممددة ريولها ».

ووافقت العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال وأبرزها المصادقة على تقريري مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، واعتماد البيانات المالية والحسابات الختامية للشركة، وذلك عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، كما وافقت اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بواقع 5 في المئة، من رأس المال، واعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ وقدره 90 ألف دينار.

«بنك الائتمان» يكرم الرئيس التنفيذي لشركة «آفلايت» للدعاية

العثمان يتسلم درعا تذكارية من المضف

استقبل المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضف المضف امس الرئيس التنفيذي لشركة آفلايت للدعاية والإعلان عبد اللطيف العثمان. وأشاد المضف خلال اللقاء بالدور الذي قامت به شركة «آفلايت» في تصميم وتنفيذ «الفلاش الإعلاني» عن مسيرة بنك الائتمان الحافلة بالعطاء وهو الفلاش الذي جرى بثه عبر شاشة تليفزيون الكويت وعدد من القنوات الفضائية الخاصة بالتزامن مع احتفالات البنك باليوبيل الذهبي لتاسيسه التي اقيمت تحت رعاية سمو الأمير البلاد المفدى الشيخ صباح الاحمد حفظه الله ورعاه الشهر الماضي.

وعبر المضف عن تقديره لما بذلته الشركة في تصميم وتنفيذ واخراج «الفلاش» ، مشيرا إلى أن الصورة النهائية التي خرج بها تعكس خبرة الشركة والقائمين عليها في هذا المجال وتؤكد التزامها بالمعايير الفنية المتعارف عليها، والتي اثمرت عملا اعلاميا متميزا يليق بتاريخ البنك العريق ومسيرته الحافلة ، متمنيا دوام التعاون والتنسيق مع الشركة.

وفي ختام اللقاء قام المضف بتسليم العثمان درع البنك التذكارية تكريما لدور الشركة في خدمة البنك على الصعيد الاعلامي و تعميق الارتباط مع المواطنين.

OSN تقدم سبايدرمان في مجمع «الأفنيوز»

سبايدرمان يقابل محبيه في الأفنيوز

تقدم OSN، شبكة التلفزيون المدفوع الرائدة في المنطقة والأولى في تقديم برامج ترفيهية للأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لمحبي شخصية «سبايدرمان» في الكويت فرصة استثنائية للقاء بطلهم الخارق والتواصل معه.

ويقام هذا الحدث على مدى اليوم وغدا في مجمع الأفنيوز مول «دوم I». حيث يمكن للأطفال الاستمتاع بمشاهدة «سبايدرمان» مباشرة، كما يمكنهم التقاط الصور التذكارية معه، والحصول على تشكيلة من الأقنعة المميزة ليقوموا بالمغامرات الخاصة بهم.

وتعمل OSN على تقديم برامج ترفيهية رائدة عالميا لكافة أفراد العائلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد استضافت القناة مؤخرا جولة واسعة في المنطقة لأبطال شركة «مارفل» مثل «سبايدرمان» و«آيرون مان» و «هالك».

دبي تصدر قانونا بإنشاء سلطة تسوية للمنازعات التجارية

مركز دبي المالي العالمي

أصدر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي القانون رقم 7 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 9 لسنة 2004 بشأن مركز دبي المالي العالمي.

وتضمن القانون إنشاء «سلطة تسوية المنازعات» وتتألف من ثلاث هيئات هي «محاكم المركز»، و«مؤسسة التحكيم»، و«أية لجان أو مؤسسات فرعية أخرى» يتم إنشاؤها بموجب قوانين وأنظمة مركز دبي المالي العالمي، على أن تتمتع سلطة تسوية المنازعات بشخصية اعتبارية مستقلة، وتمارس مهامها وصلاحياتها دون أي تدخل من هيئات المركز الأخرى، وذلك وفقا لقوانين وأنظمة المركز، ويرأس السلطة رئيس محاكم المركز.

وشمل القانون الجديد أحكاما تفصيلية بشأن «مؤسسة التحكيم»، حيث منحها الشخصية الاعتبارية، وميزانية مستقلة عن هيئات المركز، على أن تمارس المؤسسة اختصاصاتها وفقا لقوانين مركز دبي المالي العالمي ونظامها الداخلي الذي يتم اعتماده بقرار من رئيس المركز، ويكون لمؤسسة التحكيم مجلس أمناء يتكون من أعضاء مستقلين عن محاكم المركز، ويتم تعيينهم بقرار من رئيس سلطة تسوية المنازعات، على أن يكون من بينهم الرئيس التنفيذي للمؤسسة.

ويأتي القانون رقم 7 لسنة 2014 بهدف توفير نظام فعال ومتطور لتسوية المنازعات، بحيث تكون دولة الإمارات العربية المتحدة الوجهة الأولى عالميا لاستقطاب رجال الأعمال والمال، ولمواكبة التطورات واستباق المستجدات عبر التطوير المستمر للبيئة التشريعية في الدولة.

ويبين القانون ذاته كذلك التزام حكومة دبي بتوفير الخيارات الأكثر ملاءمة للمستثمرين، ليس فقط من ناحية استخدام اللغة الإنجليزية للتقاضي، وإنما أيضا من حيث إمكانية الاختيار بين التقاضي والتحكيم المتخصصين، إضافة إلى توفير عدالة سريعة ومستقلة لتسوية المنازعات المحلية والدولية التجارية والمدنية.

ركود الاقتصاد مرتبط بالسمنة في الدول الغنية

قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 34 دولة إن معدل السمنة يواصل الارتفاع في أكثر الدول تقدما، وإن الأزمة الاقتصادية التي ظهرت في الآونة الأخيرة كانت أشد ضررا على دول معينة ومجموعات من الأشخاص مثل النساء والفقراء.

وقالت المنظمة في تقرير لها إن المعدلات تزيد بما يصل إلى ثلاثة في المئة سنويا في دول مثل أستراليا وفرنسا والمكسيك وسويسرا، لكنها كانت مستقرة إلى حد ما في دول أخرى مثل الولايات المتحدة وكندا وكوريا وإيطاليا.

وأظهرت مراجعة للبيانات المتاحة أن الركود العالمي الذي حدث عام 2008 أجبر عائلات كثيرة في الدول الأكثر تضررا على خفض الإنفاق على الغذاء، وخاصة الأغذية ذات الفائدة الصحية الأكبر والتي غالبا ما تكون أغلى أيضا مثل الفواكه والخضروات والأسماك على الأغذية الأرخص وذات الفائدة الصحية الأقل.

وتوصلت المنظمة إلى أنه حتى في الدول التي كانت أفضل حالا أثناء الركود الاقتصادي كانت مجموعات معينة من الناس أكثر احتمالا لإصابتهم بالسمنة، وخاصة النساء وذوي التعليم الأقل والدخول الأقل.

وكتب باحثو المنظمة أن «الأزمة الاقتصادية أسهمت على الأرجح في تزايد السمنة».

وأضافوا أن المعدل العام للسمنة تراجع في الدول الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية على مدى الأعوام الخمسة الماضية، لكن «وباء السمنة لم يكف عن الانتشار».

واعتمد التقرير على بيانات من عشر دول من أعضاء المنظمة، وسيقدم يوم الأربعاء في المؤتمر الأوروبي للسمنة الذي يعقد في بلغاريا.